

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٥٨**

الأربعاء، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد رويز روزاس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/375)

06-38707 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/375)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثليّ لبنان والجمهورية العربية السورية، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيد بطرس عساكر، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة في لبنان.

وباسم المجلس، أرحب ترحيباً حاراً، أيضاً، بمعالي السيد فيصل المقداد، نائب وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد عساكر (لبنان) والسيد المقداد (الجمهورية العربية السورية) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرج براميرتس، مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد براميرتس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/375، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

أود أن أوجه اهتمام الأعضاء إلى الوثيقة S/2006/278، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة .

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرج براميرتس، مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

السيد براميرتس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدتي الرئيسة على إتاحة الفرصة لي لكي أقدم إلى المجلس التقرير الرابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة (S/2006/375، المرفق). إن التقرير يفصّل ما أحرز من تقدم إضافي في التحقيق في جريمة قتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و٢٢ شخصا آخرين. كما يوفر استكمالا بشأن المساعدة التقنية التي توفرها اللجنة للسلطات اللبنانية في تحقيقاتها بشأن ١٤ جريمة أخرى. وبصفة خاصة، طورت اللجنة أنشطة التحقيق التي تقوم بها، وزادت من مساعدتها

التقنية للسلطات اللبنانية، وعززت هيكلها التنظيمي وقدرتها، واعتمدت إجراءاتها الداخلية.

لقد استمر التحقيق في تطوره على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. ويجري الاضطلاع بأربعة وعشرين مشروعا في وقت واحد، بما في ذلك الفحوص الجنائية لموقع الجريمة ومركبات الموكب؛ واستعراض الاتصالات السلكية واللاسلكية التي استخدمها مرتكبو الجريمة المزعومون؛ واستجواب الشهود الرئيسيين وبعض المصادر الحساسة. وجدير بالتنويه الخاص أن اللجنة قد استثمرت جهدا كبيرا استغرق ٢٣ يوما في عملية الفحص الجنائي المنهجي للملابسات التي رافقت الهجوم على الحريري. وكان من الأهداف الرئيسية لذلك تكوين نظرية موحدة عما إذا كان الانفجار قد حدث تحت الأرض أو فوقها، وعما إذا كان يتألف من تفجير واحد أو مجموعة من التفجيرات، وعن كيفية إحداثه. وسوف ييسر ذلك فهم عملية التخطيط للجريمة وتنفيذها، وطبيعة الفريق الذي ارتكبها وتكوينه وما يتمتع به من مهارات وتنسيق، والوقت الذي أنفق في التخطيط للهجوم، والفترة التي اتخذ خلالها قرار اغتيال رفيق الحريري، ومدى اشتراك أفراد آخرين فيه واحتمال معرفتهم المسبقة بأمره أو تواطئهم بشأنه.

واستنادا إلى نتائج التحقيقات والتحليل والأدلة التي تم جمعها حتى الآن، توصلت اللجنة إلى الاستنتاجات الأولية التالية. وقع انفجار واحد فوق الأرض في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ الساعة ١٢/٥٥ على وجه التحديد. وجرى تفجير جهاز متفجر كبير مرتجل، موضوع في شاحنة من طراز ميتسوبيشي، وذلك أثناء مرور موكب الحريري. واشتمل الجهاز على ما يعادل ١ ٢٠٠ كيلوغرام من مادة تي.إن.تي على أدنى تقدير. وأغلب الظن أن تفجير الجهاز الناسف المرتجل قام به أحد الأفراد إما داخل عربة الميتسوبيشي أو أمامها مباشرة.

ولا ترى اللجنة أن ادعاء المسؤولية الذي أعرب عنه في شريط الفيديو المسلم إلى وكالة رويترز وقناة الجزيرة عقب الهجوم مباشرة يحدد هوية ذلك الفرد. والواقع أن تحليل الحمض النووي للأشلاء البشرية التي استعيدت من مسرح الجريمة يشير إلى عدم وجود دليل على أن الفرد الذي ادعى مسؤوليته عن القيام بالهجوم، وهو أحمد أبو عدس، كان هو الشخص الذي قام بتفجير الجهاز المتفجر المرتجل.

ولا بد من اعتبار هذه الجريمة اغتيالا مستهدفا. فكمية المتفجرات الكبيرة المستخدمة رفعت مستوى الهجوم إلى مصاف "الأثر المضمون": أي أن حجم الانفجار كان مصمما لضمان نجاح العملية حتى في حالة عدم إصابة عربة الحريري مباشرة.

وقد أعدت اللجنة فرضيتي عمل أساسيتين بشأن مرتكبي الهجوم. فمن ناحية، تنظر اللجنة في إمكانية التخطيط للهجوم وتنفيذه من خلال كيانات منفصلة. و يعني هذا من الوجهة العملية مسؤولية أشخاص مختلفين أو تورطهم في التخطيط للهجوم، وعملية الاستطلاع والمراقبة، وإعداد الجهاز المتفجر المرتجل، والحصول على الشاحنة الميتسوبيشي، وتحديد الشخص المستخدم لتفجير الجهاز، والفيديو المتضمن لادعاء المسؤولية. وفي هذه الحالة يكون كل جزء قد نفذ بواسطة أفراد أو جماعات دون أن يكونوا بالضرورة على دراية بأجزاء العملية الأخرى أو مشاركين فيها.

ومن ناحية أخرى، لا تستبعد اللجنة إمكانية أن يكون قد جرى التخطيط للعملية وتنفيذها بواسطة فريق واحد صغير نسبيا.

وتعكف اللجنة أيضا على إعداد فرضيات عمل بشأن مرتكبي الجريمة. وبالنظر إلى المواقع الكثيرة المختلفة التي شغلها رفيق الحريري، والمجموعة الواسعة من أنشطته في

القطاعين العام والخاص، تحقق اللجنة في عدد من الدوافع المتباينة، ومنها الدوافع السياسية، ودافع الثأر الشخصي، والظروف المالية والأيديولوجيات المتطرفة، فضلا عن أي مزيج من تلك الدوافع.

وفي هذا السياق، تواصل اللجنة إجراء سلسلة من المقابلات مع بعض الأفراد الذين ترى أنهم قد يساعدون في توضيح الهياكل الرسمية وغير الرسمية السائدة في لبنان والمنطقة على نطاقها الأوسع وقت حدوث الاغتيال. وهي تشتمل على مقابلات مع مسؤولين سوريين ولبنانيين من عدد من المنظمات والوكالات المختلفة.

وقد كان مستوى المساعدة المقدمة من سورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مرضيا بوجه عام. فاستجابت سورية لجميع طلبات اللجنة، وكانت استجابتها في توقيت مناسب. وكانت الردود المقدمة في بعض الحالات شاملة. ومنذ شهر آذار/مارس، قدمت اللجنة إلى سورية ١٦ طلبا رسميا للمساعدة. ويلتمس بعض هذه الطلبات، مع تحديد إطار زمني معين، معلومات تفصيلية عن جهاز المخابرات العسكرية والمدنية السوري في لبنان. ويطلب بعضها الآخر تيسير إجراء مقابلات مع بعض الشهود في سورية أو الاطلاع على معلومات حصلت عليها السلطات السورية في أثناء تحقيقاتها الخاصة.

وتم تقديم ثلاثة من تلك الطلبات نتيجة لاجتماعي في دمشق مع الرئيس ونائب الرئيس في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وفي ذلك الاجتماع، أكد الرئيس مجددا الضمانات التي أعطاها كبار المسؤولين الآخرين بأن سورية تعتزم الامتثال الكامل لجميع طلبات اللجنة. وستواصل اللجنة طلب هذا التعاون الكامل من السلطات السورية، وذلك في مجالات منها جمع الوثائق، والتماس معلومات محددة، وتيسير إجراء المقابلات مع مواطنين سوريين.

وطرأت أيضا زيادة كبيرة على عدد طلبات المساعدة المقدمة إلى دول أعضاء أخرى. فمنذ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، أرسل ٣٢ طلبا رسميا للمساعدة إلى ١٣ من الدول الأعضاء. وتبرز هذه الزيادة اتساع رقعة الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في تحقيقاتها والطابع الدولي لأعمالها.

علاوة على ذلك، لا يزال التفاعل ممتازا مع السلطات اللبنانية على جميع المستويات وبالنسبة لجميع جوانب ولاية اللجنة. وقد كان التزام المدعي العام اللبناني ومكتبه، والتزام كل من قضاة التحقيق فعالا في تحقيق كثير من التقدم المحرز. كما أن حكومة لبنان وقواتها المسلحة وقوات الأمن الداخلي تكفل بكثير من التفاني للجنة أن تضطلع بعملها في مناخ آمن، بالرغم من استمرار وجود التحديات الأمنية. وتشعر اللجنة بالامتنان الخاص لهذا الدعم.

وتواصل اللجنة أيضا تقديم مساعدتها التقنية إلى السلطات اللبنانية في تحقيقها بشأن ١٤ هجوما آخر وقعت في لبنان. وركزت اللجنة خلال فترة الإبلاغ على شيئين: أن تحرز تقدما في حالة كل قضية على حدة، وفي جميع القضايا بشكل أفقي بغية تحديد الصلات المحتملة بين الهجمات.

ونتيجة لذلك، يمكن الربط بين القضايا على الصعيد التحليلي بعدة سبل مختلفة، ومن مناظير شتى، وخاصة من ناحية التشابه بين طريقة عملها والقصد منها. بيد أنه لم يحرز تقدم في أي من هذه القضايا من حيث الأدلة، إلى درجة تسمح بتحديد هوية مرتكبي الجريمة والربط بينهم. وفي الحقيقة، تفتقر جميع القضايا الأربع عشرة حاليا إلى الزخم التحقيقي الملموس للمضي قدما. وتشمل أسباب ذلك افتقار قدرات الطب الشرعي اللبناني إلى جمع الأدلة وتحليلها وانعدام التنسيق الأفقي بين القضايا بسبب الانقسام الواضح

داخل نظام القضاء وإنفاذ القانون اللبناني. وما من سبب يدفع اللجنة إلى الاعتقاد أن وضع تلك القضايا سيتغير في المستقبل المنظور، ما لم يتم تقديم مساعدات خارجية. وبالنظر إلى دلالة القضايا الأربع عشرة وأهميتها المحتملة بالنسبة إلى التحقيق في اغتيال الحريري، أعتقد أنه لا بد من بذل جهد أكثر تركيزا وقوة بغية النهوض بالتحقيق في تلك القضايا.

ولن يكون إحراز التقدم ممكنا في عمل اللجنة التحقيقي عند تقديم المساعدات الفنية بدون الدعامة القوية لتنظيم متين. ولذا، فان تعزيز هيكل اللجنة وقدراتها يمثل جهدا متواصلا. وفي إحاطتي الإعلامية الأخيرة، أعربت عن قلقي الجاد حيال الافتقار إلى الموظفين الأكفاء الذين يمكن توفرهم بسهولة للعمل في اللجنة. وقد تحسن الوضع بالرغم من أن اللجنة لا تزال دون طاقتها التشغيلية الكاملة. وتم الآن شغل معظم المناصب الرئيسية في اللجنة أو أن العمل جار لشغلها. فلدينا ٢٤ محققا، ومحاميا ومحللا، ومن المزمع أن ينضم إلينا ١٠ موظفين آخرين قريبا. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الشواغر من حوالي ٥٠ في المائة في كانون الثاني/يناير إلى أقل من ٢٠ في المائة حاليا.

ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتعزيز اللجنة من الناحية المؤسسية في اعتماد إجراءات عملها الداخلية الخاصة بها، وفقا لتوجيه القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥). وتهدف الإجراءات إلى كفالة وحدة عمل اللجنة واحترام أدنى معايير الحرفية فيها. وتراعي إجراءات اللجنة القانون اللبناني والإجراءات القضائية اللبنانية، فضلا عن المعايير الدولية ذات الصلة وإجراءات الولاية القضائية الجنائية الدولية. وسيساعد ذلك في ضمان احتمال أن تتماشى أية معلومات تجمعها اللجنة مع الإجراءات القانونية في المستقبل، لدى محكمة ذات طابع دولي.

وتم إحراز تقدم ملموس في التحقيق في اغتيال الحريري. واستكمل العمل الحاسم المتعلق بالطب الشرعي بشأن مسرح الجريمة ومركبات الموكب. وتم الآن فهم طرائق تنفيذ وملابسات هجوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الذي أودى بحياة رفيق الحريري و٢٢ شخصا آخر. وبينما تواصل اللجنة عملها الضروري المتعلق بالطب الشرعي، فإنها ستركز في الأشهر القادمة على تحديد هوية مرتكبي الجريمة ومن أمر بها.

وترحب اللجنة بطلب حكومة لبنان المؤرخ ٤أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى مجلس الأمن بتمديد ولايتها فترة إضافية تستمر لغاية عام واحد. وسيوفر هذا التمديد إحساسا بالاستمرارية والاستقرار ويضمن الاستمرار المطرد للعمليات والتخطيط. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الصلات المحتملة بين تحقيق الحريري و القضايا الأربع عشرة الأخرى، تعتقد اللجنة أنه لا بد من بذل جهد أكثر تركيزا وقوة بغية المضي قدما في تلك القضايا. ومن الأهمية بمكان تقديم الدعم الخارجي في توفير المساعدات الفنية والخبرات في ميدان الطب الشرعي إلى عمليات التحقيق اللبنانية. ويمكن للجنة كذلك أن تضطلع بدور أكثر استباقا في مؤازرة السلطات القضائية اللبنانية في تعزيز تحقيقاتها.

وأدرك تماما التوقعات الكبيرة التي تثيرها ولاية اللجنة وأعمالها بين أسر الضحايا، وفي الحقيقة، في صفوف الجمهور اللبناني عموما. وأفهم ضرورة نيل أجوبة على التساؤلات التي تحوم حول اغتيال الحريري والهجمات الأربع عشرة الأخرى. ولهذه الأسباب بالتحديد، لا يوجد بديل من المحافظة على التركيز ومواصلة تناول تلك التساؤلات واحدة بعد الأخرى وبطريقة منتظمة الأمر الذي من شأنه توفير مستوى اليقين عن طريق الدلائل الذي تقتضيه أية محكمة كيما تأخذ العدالة مجراها .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى المجلس على دعمه المتواصل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد برامرتس على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد بطرس عساكر، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين في لبنان.

السيد عساكر (لبنان): السيدة الرئيسة، مرة جديدة، يجتمع مجلس الأمن لمواكبة قضايا لبنان، وهذه المرة قضية متابعة التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وهي قضية إحقاق العدالة لشعب ولوطن. فباسم الحكومة اللبنانية أكرر الشكر لكم ولبلدكم الصديق ولأعضاء مجلس الأمن وللأمين العام، على الجهود المستمرة، وعلى الحرص على مواكبة هذه القضية التي يلقى السعي المستمر للكشف عن المتورطين فيها، ومعاقبتهم، تأييدا وإجماعا لبنانيين شاملين.

لقد استمعنا للتو إلى العرض الذي قدمه المفوض السيد سيرج برامرتس حول التقرير الرابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة، الذي قرأناه بانتباه وتقدير، ونبدي بشأنه الملاحظات الإيجابية التالية.

ننوه أولا بالمهنية العالية والجدية اللتين تميزان السيد برامرتس وفريقه، كما نرحب بالتقدم الذي تحدث عنه التقرير في تعزيز قدرات اللجنة البشرية والتقنية، وكذلك بالتقدم في التحقيق، الذي نأمل أن يتواصل نحو الكشف الكامل للحقيقة في هذه الجريمة الإرهابية. كما نأمل أن تؤدي مساعدة اللجنة للسلطات القضائية اللبنانية، إلى تحديد المسؤولين عن الجرائم الإرهابية الأخرى التي عانى منها لبنان.

ونتطلع ثانيا إلى أن ينظر مجلس الأمن بإيجابية في طلب الحكومة اللبنانية الوارد إلى الأمين العام بتاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، تمديد مهمة لجنة التحقيق الدولية المستقلة لمدة سنة إضافية. ونكرر رغبتنا في أن يستمر السيد برامرتس بعمله مفوضا لهذه اللجنة نظرا لكفاءته وحرفيته المشهودتين، وحرصا على فعالية استمرار التحقيق دون الانقطاع الذي قد تفرضه فترة تعيين مفوض جديد.

ونشير ثالثا بارتياح إلى ما ورد في التقرير عن التعاون الوثيق والمستمر بين اللجنة والسلطات القضائية اللبنانية التي تقوم بعمل تتحسن إنتاجيته باستمرار، نظرا لحرص الحكومة اللبنانية على تطوير قدرات أجهزتها القضائية والأمنية، ونظرا لكفاءة وإرادة هذه الأجهزة في تطوير أدائها رغم ظروف العمل الصعبة التي نسعى بشكل جدي ودائم إلى تحسينها. ونؤكد في هذا السياق على استمرار هذا التعاون بين اللجنة والسلطات اللبنانية في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، والتعديلات المقترحة التي تتم دراستها بهدف تأمين أفضل ظروف العمل والإنتاجية خدمة للمهمة الكبيرة التي تقوم بها اللجنة.

رابعا، تلاحظ الحكومة اللبنانية باهتمام ما جاء في التقرير عن التعاون الذي تبديه الأطراف المعنية التي يشر إليها بالاسم. وتأمل في استمرار هذا التعاون بشكل كامل وتشجعه خدمة للحقيقة وللاستقرار في لبنان والمنطقة.

لقد كانت جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري جريمة غير عادية، وأحدثت دويا كبيرا، ولا تحدثه في لبنان والمنطقة والعالم. لذلك فقد كان تعامل لبنان وشعبه وتعامل المجتمع الدولي معها استثنائيا من حيث الحزم والإصرار والجدية في التحقيق بشأنها، وتأمين أفضل الظروف للتوصل إلى الحقيقة الكاملة، وإخضاع المتورطين في الجريمة للمحاكمة، وإصدار العقوبة التي تتناسب وفداحة جريمتهم.

وفي هذا السياق لا بد أن أنوه بالمشاورات الجارية بين السلطات اللبنانية والأمانة العامة للأمم المتحدة، عملا بقرار المجلس، وذلك لصياغة مشروع نظام أساسي لمحكمة

ذات طابع دولي، ينتظرها اللبنانيون بكل اهتمام وترقب، ليطمئنوا إلى أن العدالة ستأخذ مجراها، بما يرسخ حالة الطمأنينة في نفوسهم، ويرسي نموذجا يضمن عدم تكرار هذه الجرائم الإرهابية البغيضة في لبنان والمنطقة اللذين عانيا طويلا جراء أعمال إرهابية مماثلة.

إن الحكومة اللبنانية تقدر لمجلس الأمن متابعته الحثيثة للقضايا العادلة التي تهم لبنان، وتشكره على جهوده، وتؤكد أنها سائرة بثقة وتصميم، وبالتعاون مع الشرعية الدولية ومع أشقاء لبنان وأصدقائه في المجتمع الدولي، نحو تنمية قدراتها وتطوير إمكاناتها توصلا إلى الدولة القادرة والعادلة التي يطمح إليها كل اللبنانيين، والتي تجسد تراثا راقيا للبنان في الحريات والانفتاح والديمقراطية.

الرئيسية (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيصل المقداد، نائب وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي، بترؤسكم لمجلس الأمن، وأن أتمنى لكم النجاح في إدارة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. ونعبر عن تقديرنا الكبير للجهود التي بذلها المندوب الدائم للكونغو ولوفده الصديق على قيادته الحكيمة خلال ترؤسه لأعمال المجلس في الشهر الماضي. كما أود أن أرحب بوجود السيد سيرج براميرتس، رئيس لجنة التحقيق الدولية بيننا لتقديم تقريره.

لقد أخذنا علما بما ورد في تقرير السيد براميرتس الإجرائي وبما تميز به من موضوعية وحرفية، وما تضمنه من إشارات إيجابية إلى الجهود التي بذلتها سورية للتعاون مع اللجنة خلال الفترة الماضية، واستجابتها لكافة طلبات اللجنة وتزويدها بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب. وأود أن أؤكد أن تعاون حكومة الجمهورية العربية السورية هذا مع لجنة التحقيق إنما يأتي انطلاقا من حرصها على كشف الحقيقة في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق المرحوم رفيق الحريري وكشف الجهات التي تقف وراءها.

يتضمن التقرير المعروض على مجلس الأمن وصفا مرحليا وشرحا للنواحي التقنية التي تعمل عليها اللجنة في مختلف نواحي اختصاصها سواء فيما يتعلق بمسرح الجريمة أو تلك المتصلة بأدواتها. ونأمل للتحقيق في وجهه الجديد الذي بدأ منذ بضعة أشهر أن يؤدي إلى إظهار حقيقة الجهات المسؤولة عن هذه الجريمة. وفي هذا المجال، نود أن نكرر ما قلناه في مناسبات سابقة، وهو أن أخطر ما يواجهه هذا التحقيق هو استغلال بعض الأطراف في منطقتنا أو خارجها مجريات التحقيق للقفز إلى استنتاجات مسبقة لا تستند إلى براهين وأدلى ثابتة. وكذلك محاولة بعض الأطراف تقديم أدلة مزورة لاستخدامها في أغراض أبعد ما تكون عن الهدف الذي أنشئت هذه اللجنة لتحقيقه، ومنها بشكل أساسي ممارسة الضغط على بلدي، علما بأن التقرير يشير إلى أن معرفة الحقيقة ما زال ينتظر جهدا كبيرا من اللجنة قبل الوصول إلى النتائج النهائية.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز التقرير المعروض على المجلس، وأن ابدي بعض الملاحظات العامة حوله، وذلك دون الخوض في تفاصيل التقرير المضمونية لتجنب المساس بشؤون التحقيق الذي نؤمن بضرورة أن يكون مستقلا ومحايدا وموضوعيا وبعيدا عن التدخلات السياسية.

أولا، أورد التقرير أن التعاون السوري مع اللجنة كان مرضيا. وهنا نبين أن سورية تعاونت بشكل كامل ومستمر مع اللجنة الدولية المستقلة منذ بداية أعمالها وحتى الآن. وفي هذا الإطار فإن اللجنة القضائية الخاصة المشكلة في سورية مستعدة لمتابعة التنسيق والتعاون مع اللجنة الدولية وللاستجابة لجميع طلبات المساعدة المقدمة من قبلها. ونشير

إلى أن دقة ووضوح طلبات المساعدة المقدمة إلى لجنة التحقيق السورية قد مكنا من تزويد اللجنة الدولية بالمعلومات المطلوبة في آجال زمنية قياسية.

ثانيا، أشار التقرير في إطار التعاون بين سورية ولجنة التحقيق الدولية إلى استجابة سورية لطلبات تقدمت بها اللجنة في مجال تقديم المعلومات والوثائق، وأن سورية تقدم المساعدة إلى اللجنة في حينها وأنها زودتها بمعلومات موسعة أحيانا. ونؤكد للمجلس استمرار سورية في بذل جهودها في هذا المجال.

ثالثا، تدعم سورية ما أكد عليه التقرير من ضرورة تمحيص الأدلة وفحصها بكل عناية ودقة، وبما ينسجم مع معايير التحقيق الجنائي الدولية، وخصوصا تمحيص الشهادات الكاذبة التي أدلي بها أمام اللجنة لأغراض سياسية معروفة.

رابعا، نأخذ علما أن اللجنة قد أرسلت طلبات مساعدة إلى ١٣ دولة بالإضافة إلى سورية ولبنان. ونؤكد في هذا الصدد على ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) من دعوة جميع الدول إلى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية لأجل المساعدة في كشف الحقيقة الكامنة خلف اغتيال المرحوم رفيق الحريري.

خامسا، نلاحظ بارتياح استمرار التعامل مع مبدأ سرية التحقيق بمهنية، وهذا ما نرحب به ونؤكد على ضرورة استمراريته.

سادسا، تتفق سورية مع روح هذا التقرير في ما يتعلق بإتاحة الوقت الكافي لإنجاز كافة التحقيقات اللازمة والضرورية وتوفر الأدلة الدامغة، ومن ثم الانطلاق إلى الخطوة التالية، وبعد ذلك فقط.

ختاما، تنسجم سورية مع ضرورة منح التحقيق الدولي كافة الإمكانات والزمن اللازم لاستكمال إجراءاته من أجل التوصل إلى أدلة حقيقية بعيدا عن التسييس والفرضيات المغلوطة. ونؤكد في هذا المجال أن سورية، ومن خلال اللجنة القضائية السورية، ستستمر بالتعاون النشط من أجل مساعدة اللجنة الدولية. ونكرر مجددا أن تعاون سورية ينطلق من الحرص الكامل على كشف الحقيقة باعتبارها أمرا يقع في صميم المصلحة السورية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة نقاشنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.
